المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المسألة الكردية في الشرق الأوسط (المشكلة – النتائج – الحلول)
اسم الكاتب: أ.م. حسين مصطفى احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2239
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المسألة الكردية في الشرق الأوسط (المشكلة – النتائج – الحلول)

أ.م.حسين مصطفى احمد(*)

المقدمة :

تعد المسألة الكردية من ابرز المشكلات التي تهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط، بوصفها أحد القضايا الحاضرة والمنسية في أن واحد.

ويقيناً، فأن المسألة الكردية تعد مشكلة لها أسبابها الموضوعية الراسخة، فليست مصطنعة أو صغيرة الحجم ولا هينة الشأن، وعليه تطرح نفسها على ذوي الفكر والقرار، وإجمالاً فأن العنصر الكردي في الشرق الأوسط لا يمكن تجاهله على خارطة المنطقة، ولكنه في الوقت نفسه عنصر موزع ومقسم جغرافياً ومتنازع قبلياً، إذ ينضوي تحت أكثر من دولة، فاختلفت طبائعه وخصائصه إلى مستوى يتعذر معها الاتفاق، ولكن يبقى الاتفاق على أن هناك شعباً كردياً يختلف قومياً مع الشعوب الرئيسة الثلاثة: العرب والفرس والترك، وأن كان يتوحد معها في إطار الإسلام.

وفي كل الأحوال، يبقى الإجماع على أن المسألة الكردية باتت واحدة من أخطر مشكلات الشرق الأوسط، ويتوقع لها أن تستمر لوقت طويل في المستقبل، وتترك نتائجها السلبية في خريطة المنطقة إقليمياً ودولياً، وعليه لابد من وضع الحلول الممكنة لها.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أسس ومسوغات عدة هي:-

١- الشعب الكردي في الشرق الأوسط موزعاً بين أربعة دول (تركيا – إيران – العراق – سورية)، لكل دولة أهمية خاصة وموقع بارز في العلاقات الإقليمية والدولية، لأنها تتعلق بالأمن القومي والتكامل الوطني والاستقرار السياسي لهذهِ الدول وشعوبها المختلفة.

(*)كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.

٢- الشعب الكردي يعيش في إقليم حساس جيوبوليتكياً، وله أهمية بالغة في الإستراتيجيات الإقليمية والدولية، لاختلاف سياسات الدول في معالجة الحقوق القومية للكرد ووضع الحلول الممكنة لها.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى بيان التأثير الذي تركته المسألة الكردية في الشرق الأوسط ونتائجه السلبية الخطيرة على شعوب المنطقة.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث من أن العلاقات الإقليمية والدولية للدول التي تقتسم الكرد تتأثر بالكثير من العوامل، ولعل أبرزها العامل الكردي.

ويمكن إجمال مشكلة البحث في النقط الآتية:-

- إلى أي مدى تترك المسألة الكردية في الشرق الأوسط نتائجها السلبية في العلاقات الإقليمية والدولية؟
- إلى أين تتجه المنطقة، ولاسيما العلاقة بين دول الإقليم التي تقتسم كردستان؟
- ما الحلول الممكنة للمسألة الكردية في منطقة الشرق الأوسط على صعيد الدول التي تقتسم كردستان، أو على الصعيدين الإقليمي والدولي؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية فحواها أن استقرار المنطقة واتجاهاتها للتكامل والتعاون مرهون بحل المسألة الكردية بشكل عادل يرضي الأطراف جميعاً.

منهجية البحث:

يستعين البحث بالمنهج النظمي (Systemical – Approach) والمنهج التاريخي (Historical – Approach) لطبيعة الموضوع الذي بين السياسة والتاريخ مع الاستعانة بالمنهج المقارن لمقتضيات الضرورة في الموضوع المبحوث نفسه، وفي ضوء هذه المنهجية تحددت هيكلية البحث في المحاور الآتية:-

المحور الأول: السياسات الإقليمية ومشكلة الكرد:

عند الحديث عن مشكلة الكرد في السياسات الإقليمية، لابد من الوقوف عن أجزاء كردستان كلاً على حدة، لأن كردستان قد انقسمت في منطقة الشرق الأوسط إلى أربعة أجزاء، ولكل جزء وضع خاص ونوع من المعاناة، وفيما يلي شرح مختصر لذلك:

أولاً: تركيا والكرد:

تعد المسألة الكردية في تركيا منذ تولي أتاتورك لمقاليد الحكم عام ١٩٢٣، وحتى وقتنا الحالي مشكلة حقيقية داخل المجتمع التركي، فما أن تهدأ مدة وجيزة حتى تتفجر من جديد، فمنذ القدم كانت حركة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥ وأن كان لها توجه ديني معارض لسياسات مصطفى كمال أتاتورك العلمانية، وحركة إحسان نوري باشا بين الأعوام ١٩٢٧-١٩٣١، وحركة ديرسيم بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٧، وهي حركات قضى عليها الجيش التركي، وكانت محصلتها الألاف من الضحايا بين الطرفين[١].

وشهدت المرحلة التي تم فيها انهيار حركة ديرسيم، ركوداً في النشاطات الكردية، ويرجع ذلك إلى العوامل الاتية[٢]:-

١- السياسة المتشددة التي اتبعتها الحكومة التركية اتجاه الكرد، والتي تمثلت في إنكار الوجود الكردي، واعتماد سياسات القسر من دون إعطاء أي حقوق للكرد، وتسميتهم بـ (أتراك الجبل).
٢- عدم ظهور قيادات كردية قادرة على تحمل المسؤولية.
٣- النقص الواضح والكبير في الكوادر الثقافية الكردية.

ومع ذلك لم يهدأ الكرد، ذلك أن الرفض الكردي عبر عن نفسه من القرن العشرين في نشاطات بعض الجمعيات والأحزاب اليسارية، وكانت الحلقة الأخيرة في سلسلة محاولات التعبير عن الهوية الكردية هو إنشاء حزب العمال الكردستاني في ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٨، وهو حزب ذو ميول

---

(١) للمزيد من التفصيل عن تلك الحركات ينظر: حامد محمد عيسى، القضية الكردية في تركيا، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص١٩٣-٢٣٤، وقارن: ارشاك سافراستيان، الكرد وكردستان، ترجمة: أحمد محمود الخليل، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص١١٣-١٢١، وقارن: وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، دمشق: دار المنهج للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٧٧-١١٢.

(٢) موسى مخول، الأكراد من العشيرة إلى الدولة، بيروت: دار بيسان، ٢٠١٣، ص١٣٨-١٣٩.

ماركسية ويرمز له اختصاراً (P.K.K)[٣]، وقد نفذ أولى عملياته العسكرية في قضاء (أروح) بمحافظة سعرت ضد الجيش التركي في ١٥ آب ١٩٨٤، في سياق العملية المسماة (أطلق وأهرب)، كما وزعوا بيانات تحمل عبارة أنهم لم يقضوا علينا[٤]، معلناً بذلك بدء النشاط المسلح ضد الدولة التركية، ومنذ ذلك الوقت استمرت العمليات الكردية المسلحة في تركيا، ولاسيما في مناطقها الجنوبية الشرقية ذات الأكثرية الكردية، التي انتقلت فيما بعد إلى قلب المدن الكبرى وتحديداً أنقرة واسطنبول، وأسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، وساعد اعتقاد لدى معظم الأتراك والكرد على السواء إلى وصف تلك العمليات بالحرب الانفصالية[٥].

وقد أسندت الحكومات التركية المتعاقبة فيما بعد مهمة القضاء على أنشطة حزب العمال الكردستاني إلى المؤسسة العسكرية التي نفذت (٢٤) عملية عسكرية في المناطق الحدودية مع العراق بين الأعوام ١٩٨٤-١٩٩٨، وواصلت عملياتها العسكرية ضد معاقل الحزب في شمالي العراق براً وجواً، مما أضعفت نشاط الحزب، حتى اضطر إلى وقف القتال من جانب واحد عقب اعتقال أوجلان في ١٥ شباط ١٩٩٩ بعد تنسيق عالي المستوى بين أجهزة أمنية تركية وأمريكية وإسرائيلية ويونانية وكينية، التي تعرف بعملية Abo Opertation، نسبة إلى لقب (أبو) الذي يشتهر به أوجلان بين الكرد، وقدمَ للمحاكمة في ٢٩ حزيران ١٩٩٩، وصدر الحكم عليه بالإعدام، ثم استبدل بالسجن مدى الحياة[٦]، وكان ما نسبته ٧٥% من مقاتلي حزب العامل الكردستاني التركي يتحصنون في شمالي العراق في عام ١٩٩٩[٧]، وبدا الأمر وكأن تركيا قد انتصرت في حربها ضد الحركات الانفصالية الكردية، وقد بادرَ الحزب في عام ٢٠٠٢ إلى تغيير اسمه في مؤتمر الحرية والديمقراطية (كاديك)، ثم ليغير اسمه في عام ٢٠٠٣ إلى كونغراجيل، أي مؤتمر الشعب الكردستاني[٨]، لتفادي

---

(٣) للتفصيل عن حزب العمال الكردستاني في تركيا ينظر: وصال نجيب عارف العزاوي، حزب العمال الكردستاني، دراسات إستراتيجية، العدد (٣٣)، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢.

(٤) إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، دمشق: دار المدى، ٢٠٠٣، ص٢٩٧.

(٥) بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والآفاق المستقبلية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، ص٢٥.

(٦) وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص١٦٩-١٩٣.

(7) Soner gapaptay and Ali Kokner, the PKK New offensive: Implications for Turkey, Iraqi Kurds, and the united states, policy watch, no, Washington institute for near policy, lune 25 2004.

(٨) بيل بارك، المصدر السابق، ص٧٥.

إدراجه على قوائم الجماعات الإرهابية، ومع ذلك تم إدراجه بتسمياته الجديدة في قائمة المنظمات الموضوعة على لائحة التنظيمات الإرهابية على الصعيدين الأوربي والأمريكي[٩].

وفي أواسط ٢٠٠٤، بلغ الوضع العسكري درجة التأزم بعد خمسة أعوام من الهدوء عقب استئناف المسلحين الكرد هجماتهم على الجيش التركي، وقد أعربت تركيا عن اعتقادها بأن تصاعد العنف الداخلي الذي شهدته البلاد نتيجة لحرية الحركة التي يتمتع بها حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، إذ وصل عددهم نحو (٥٠٠٠) مقاتلاً على وفق التقديرات السائدة في عام ٢٠٠٤[١٠].

وبتصاعد التوتر الحدودي بين تركيا والعراق عام ٢٠٠٦، عززت تركيا حشودها العسكرية في المنطقة لمواجهة تهديدات مقاتلي الحزب الذين يتخذون من شمالي العراق قاعدة لهم، فأرادت بذلك إيصال رسالة إلى الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية لتتحرك معاً ضد معاقل الحزب، وازداد التوتر بعد تصريح الجنرال التركي المتقاعد أديب باتشرو من أن تركيا قادرة لوحدها على التدخل في شمالي العراق لضرب حزب العمال الكردستاني التركي هناك[١١]، ثم جاءت الحشود التركية العسكرية في عام ٢٠٠٧ على الحدود الشمالية المتآخمة لإقليم كردستان العراق بعد حصول الحكومة التركية على موافقة البرلمان التركي، وتلويح المؤسسة العسكرية بتجاوز الحدود لاعتقال كوادر الحزب المتحصنين بقواعدهم في شمال العراق، وهو ما أدى إلى ظهور أزمة في العلاقات التركية العراقية[١٢]، بعد مطالبة الأخيرة من تركيا حل الأزمة دبلوماسياً، ويبدو أن حزب العمال الكردستاني التركي كان يريد إقحام العراق في متغيرات هذهِ الأزمة حتى لو أدى ذلك إلى جعل الاقتصاد العراق إلى الخطر، لاسيما بعد تصريحات لقادة الحزب بأنه سيهاجمون أنابيب النفط الممتدة إلى ميناء جيهان التركي، مما يعني ذلك الأضرار بالاقتصاد العراقي والسوق النفطي العالمي، وخلق المزيد من المشكلات للعراق، وهو ما كان ليحدث لولا الفراغ الأمني الموجود في المنطقة، وقدرت حصيلة ضحايا الطرفين منذ

---

(٩) محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨، ص١٤٦-١٤٧.

(١٠) خالد عمر عبد الحليم، العراق والأكراد وتركيا – علاقات متشابكة تنتظر الحسم، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص١١٢.

(١١) عبد اللطيف الموسوي، جنرال تركي يؤكد التدخل دون موافقة الآخرين، صحيفة الزمان البغدادية، العدد (١٠٣٦٥)، في ٢٠٠٧/٤/١٥.

(١٢) حسين مصطفى أحمد، الأزمة التركية العراقية وعلاقتها بالكرد ٢٠٠٧، مجلة الأستاذ، العدد (١٤٦)، جامعة بغداد: كلية التربية، ٢٠١١، ص٢٤٥-٢٤٦.

تصاعد عمليات الحزب في عام ١٩٨٤ بنحو (٤٥) ألف قتيل، وتكلف الخزينة التركية سنوياً نحو (١٠) مليارات دولار[١٣].

وفي عام ٢٠٠٨، أعطى أردوغان الضوء الأخضر لبدء مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني في أوسلو، نظمتها مجموعة ترويجية مدنية، واستمرت المفاوضات حتى تموز ٢٠١١، عندما قطع حزب العمال الكردستاني الهدنة مع الدولة وشن هجمات على المعسكرات التركية[١٤].

عموماً، أن تركيا لا تستطيع إنكار وتجاهل الحقيقة الكردية، ومن ثم فأن حكومة أردوغان معنية أكثر من غيرها بتغيير نظرة الدولة في تركيا إلى الكرد، لأن نصف أصوات حزب التنمية والعدالة جاءت من المناطق الكردية في آخر انتخابات شهدتها تركيا في العام ٢٠١٠.

ويوجد اليوم حزب فاعل على الساحة الكردية التركية يعد الممثل عن الكرد هو حزب السلام والديمقراطية بزعامة صلاح الدين ديمرطاش، الذي دخل في مفاوضات مع حكومة حزب العدالة والتنمية عام ٢٠١٠، للوصول إلى تفاهمات بشأن المسألة الكردية.

وفي ضوء ذلك فأن هناك جهوداً كبيراً تبذل بصورة سرية، لاسيما في ظل اللقاءات المتواصلة بين قادة أجهزة استخبارات تركيا وزعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان، والحديث عن دور كردي عراقي في هذا الاتجاه[١٥]، وما اختيار تركيا بديل عن العراق كمكان يلجأ فيه مسلحي حزب العمال الكردستاني بعد الاتفاق الأخير، وتصريح أردوغان عن استعداد حكومته للحوار المباشر مع الحزب من أجل حل المسألة الكردية في تركيا، إلا دليلين على ذلك[١٦]. وكان ذلك بمثابة المبادرة الذكية للتغطية على فشله السياسي لإلهاء الشارع التركي بهذا التصريح حتى ينسى موضوع سورية، وما ألت سياسات تركيا في الأزمة السورية[١٧].

عموماً، لا يخفى على أي متابع بأن الرد العسكري والعنف سيكون هو الرد على أي مطلب كردي، وتقدم الأحداث الكردية الحالية أقوى دليل على عدم جدية النظام التركي في حل المسألة

---

(١٣) وكالة الصحافة الفرنسية في ٢٠١٣/٣/١٨.

(١٤) أرطان أفغال، سياسة حزب العدالة والتنمية حيال القضية الكردية ونشاطات حزب العمال الكردستاني، ترجمة: لقمان عمر محمود النعيمي، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠١٢، ص٥٢ وما بعدها.

(١٥) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية التركية في عهد أحمد داود أوغلو – دراسة في مستقبل العلاقات العراقية – التركية، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٥)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص٤٥.

(١٦) خالد إسماعيل سرحان، الأكراد في سورية – الأزمة والمستقبل، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٥)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص١٣٥.

(١٧) حسني محلي، هل خسرت تركيا كل شيء في سوريا، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد (١٨٢١)، في ٢٠١٢/٩/٢٩.

الكردية حلاً سلمياً ديمقراطياً، ذلك أن كل ما قامت به الحكومة الكردية في تحقيق مطالب الكرد هو اتخاذ البرلمان التركي مشروع قانون مكافحة الإرهاب وقانون العفو المشروط، وتم بموجبه العفو عن (٤٦) ألف سجين كردي، والسماح للكرد الحديث بلغتهم القومية، وتخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن (٢٥) عاماً، كما جاء في القانون الأول من العام ١٩٩١، والسماح ببث قناة TRT في ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٨، وفيما بعد الإفراج عن القيادية الكردية المعارضة ليلى زانا.

ثانياً: إيران والكرد:

خضع الكرد خلال تاريخهم الطويل كباقي شعوب المنطقة إلى كل القوى التي حكمت المنطقة، إلا أن الاختلاف الوحيد بينها وبين باقي شعوب المنطقة هو أن الكرد لم يؤسسوا دولة خاصة بهم كما فعل العرب والترك والفرس، فكل الذي استطاعوا أن ينشؤه هو بعض الإمارات التي كانت تقوى وتضعف متناسبة بصورة عكسية مع قوة وضعف السلطة المركزية.

وبحلول عام ١٨٠٠ سقطت آخر إمارة كردية بأيدي السلطة الفارسية الصفوية، وبعدها تعاملت الدولة بقسوة معهم كونهم كرداً، ولما قامت الدولة القاجارية استمر الوضع من الناحية السياسية والثقافية، وكذلك الأمر بالنسبة للقرن العشرين وظهور الدولة البهلوية في عهد رضا شاه بهلوي، الذي حظي بدعم غربي وبريطاني واسع، وقد تعاملت كل الأطراف المحلية والدولية مع المنطقة الكردية في إيران على أنها جزء لا يتجزأ من إيران، لذلك لم تتطرق أي من المعاهدات الدولية إلى كردستان إيران، وكل هذهِ الأمور أدت إلى اندلاع انتفاضات كردية في كردستان إيران، ولاسيما انتفاضة إسماعيل أغا سمكو (١٩٢٠-١٩٢٥)، الذي أسس إدارة كردية في المناطق الكردية المحاذية لاذربيجان وبحيرة أورمية، ولكن السلطات الفارسية تمكنت من اغتياله في مدينة (اشنويه) عام ١٩٣٠[١٨]، ولم تتوقف حركات الكرد بمقتل سمكو، بل اندلعت في العام ١٩٣١ حركة مسلحة أخرى ضد الحكومة المركزية قادها جعفر سلطان في منطقة هورامان، إلا أنها قمعت بسرعة وقوة في العام نفسه[١٩].

وفي سياق الغزو الروسي البريطاني لإيران من الشمال والجنوب في عام ١٩٤١، وتنازل الشاه رضا عن العرش لابنه محمد، وخلو مناطق كردستان إيران من سلطة الدولة المركزية، أنشأ حزب قومي

---

(١٨) مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وتأثيرها في العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً)، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٣، ص١٠٣.

(١٩) سعد ناجي جواد، دراسات في الحركة القومية الكردية، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص٥٤.

كردي باسم جمعية إحياء كردستان، ويرمز له (ژ.ك)[٢٠]، والذي تحول إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني لاحقاً، وعلى أثر الدعم الروسي للكرد قامت جمهورية مهاباد الكردية في ٢١ كانون الثاني١٩٤٦ التي تمثل الطموحات الكردية في إيران، وأصبح قاضي محمد رئيساً للجمهورية، لكن هذهِ الجمهورية مع ما حققته من أمال وتطلعات للشعب الكردي كانت محكومة بالزوال، لاسيما بعد تغيير الظروف السياسية الدولية، وتخلي الروس عنها، فانهارت هذهِ الجمهورية، وعلقَ جسد قاضي محمد وأعوانه على أعواد المشانق في ميدان (جوار جرا) في مهاباد، وعليهِ كانَ دخول القوات الإيرانية لمهاباد في ١٧ كانون الأول ١٩٤٦[٢١]، إلا أن هذا لم يمنع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني من مواصلة أعمالهِ بصورة سرية على المسرح السياسي الإيراني.

ومع تسلم محمد مصدق رئاسة الوزراء في إيران بين الأعوام (١٩٥١-١٩٥٣) تمتع الكرد ببعض الحقوق والحريات، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانت بالضد من انجازاته، لأنه قام بتأميم النفط في ١٥ آذار ١٩٥١، وحاول إيقاف نهبهم للاقتصاد والثروات فتحالفوا مع الشاه وأسقطوه[٢٢]، وقام الشاه (محمد رضا) بحملة ضد الأحزاب والقوى السياسية الحرة جميعها بما فيها الكردية.

وأسهم الشعب الكردي بشكل فعّال في الثورة الإيرانية في ١١ شباط ١٩٧٩، التي كانت تبشر بالحرية والمساواة لكل الشعوب الإيرانية، وبحل القضايا القومية من وجهة نظر إسلامية بأن تحكم الشعوب نفسها في إطار الدولة الواحدة لكن ذلك لم يحدث، وهو ما أدى إلى أن يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة عبد الرحمن قاسملو بالمواجهة ضد النظام الجديد، وتعرضت طموحات الشعب الكردي للقمع، وتشردت أعداد كبيرة من الكرد إلى الدول المجاورة وبلدان أوربا الغربية، وكانت هناك محاولات للتفاوض مع الحكومة، الأولى: مع قيام الثورة ولكنها فشلت بسبب تشديد بعض قياداتها، والثانية: عند تسلم بني صدر السلطة وفشلت هي الأخرى[٢٣].

وباندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ اتسعت الحركة الكردية المسلحة على مدى سنوات الحرب بسبب الدعم العراقي لها، وقامت إيران فيما بعد بمطاردة القادة الكرد، وإخلاء أكثر

---

(٢٠) ژ.ك، جمعية سياسية كردية، أسست في ١٦ أب ١٩٤٢ في مدينة مهاباد، دعت إلى تحقيق حكم ذاتي للكرد في إيران، وتحرير كل كردستان وتكوين دولة مستقلة، للتفصيل ينظر: عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكردية في كردستان العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، دهوك: دار سبيرنز للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص٧٣.

(٢١) محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص٦٢-٦٥.

(٢٢) المزيد من التفصيل ينظر: محمود الكاشاني، التطورات الداخلية في إيران بعد سقوط مصدق، بيروت: بلا، ٢٠٠١.

(٢٣) مثنى أمين قادر، المصدر السابق، ص١٠٥.

من (٢٠٠) قرية وتدميرها، وما أن وضعت الحرب أوزارها طلب عبد الرحمن قاسملو التفاوض مع الحكومة، وتم عقد اجتماعات سرية في فيينا، ولكنه قتلَ عندما كان في تفاوض في النمسا عام ١٩٨٩، وواصل خلفه سعيد شرفكندي المفاوضات السرية، إلا أنه لم يتمكن من الاستمرار في منصبه طويلاً، إذ تمت تصفيته هو الآخر من أجهزة الأمن الإيرانية في أثناء حضوره مؤتمر الاشتراكية الدولية في برلين عام ١٩٩٢، وهو الأمر الذي أدى إلى المزيد من الأضرار بسمعة إيران[٢٤]، واضطرت اللجنة المركزية إلى اختيار أميناً عاماً جديداً للحزب المدعو مصطفى هجري، وهو من الشخصيات الكردية المعروفة[٢٥].

وبعد تصفية قيادات كردية من القرن العشرين داخل إيران وخارجها، قامت إيران بحملة قوية على إقليم سنندج معقل قيادات الكرد، ودمرت معظم قرى الإقليم، وهي إجراءات وقائية لمنع تكوين أي معارضة كردية فعّالة، وهو الأمر الذي أدى إلى لجوء حوالي (٢٧) ألف كردي إلى العراق[٢٦].

وفي عام ٢٠٠٥، تم قتل الناشط الكردي شوان قدري من قبل أجهزة الأمن الإيرانية في مدينة مهاباد، ولكن الرئيس الجديد للحزب ظل وفياً على مبادئه معلناً عن سياسة سلفه وتوجهاته نحو الحكم الذاتي داخل الدولة الإيرانية، ولكن النظام الحاكم في إيران يعمل على ملاحقة الكرد وقمعهم بكل ما يتاح له من الوسائل رغم ما يوجه إليه من انتقادات حتى صعد دورهِ في شمال العراق بعدة غارات جوية ضد قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني ومعاقل حزب بيجاك الكردي (الحياة الحرة) الذي أنشأ في عام ٢٠٠٤[٢٧]، وما نعزز ما نذهب إليه هو القصف الإيراني يومياً للقرى والقصبات الكردية الحدودية في شمالي العراق، وهو ما أدى إلى تشريد أكثر من (٨٥٠) ألف عائلة كردية حتى أواخر ٢٠١١، يعيشون في مخيمات بائسة وتحت ظروف صعبة قاهرة[٢٨].

أن كل ما قامت به الحكومة الإيرانية في تحقيق مطاليب الكرد هو فتح المجال لبروز بعض الجمعيات الثقافية الكردية والسماح بإصدار المجلات والمنشورات الكردية، والبث الإذاعي والتلفزيوني

---

(٢٤) السيد عبد المنعم المراكبي، حزب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق – الأكراد في العراق، دراسة حالة ١٩٨٨–١٩٩٦، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١، ص١٤٩.

(٢٥) موسى مخول، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٢٦) السيد عبد المنعم المراكبي، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٢٧) منذر الفضل، العدوان الإيراني على إقليم كردستان العراق، مجلة الصوت الآخر، العدد (٢٩٥)، أربيل: إقليم كردستان العراق، ٢٠١٠، ص١٤.

(٢٨) ماجد الدباغ، سلاماً. صور أبلغ من الكلام، مجلة الصوت الآخر، العدد (٢٩٨)،أربيل: إقليم كردستان العراق، ٢٠١٠، ص١.

والاستفادة من بعض الكرد لتولي المناصب في إدارة المدن الكردية، وتشكيل حزب الإصلاح الكردي ومنظمة الدفاع عن حقوق الكرد برئاسة محمد صادق كابودواند عام ٢٠٠٥، أبان حكم الرئيس محمد خاتمي، ويتوقع من إدارة الرئيس (حسن روحاني) والإصلاحيين عموماً قدراً أوسع من ذلك، ولكن صراع الأجنحة داخل مؤسسات اتخاذ القرار يحبط الكثير من الأعمال، ونعزز ما نذهب إليه منع إيران مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أحمد شهيد من دخول أراضيها في العام ٢٠١٤.

ثالثاً: العراق والكرد:

اتسمت سياسة الحكومات التي تولت السلطة في العراق طوال الحكم الملكي (١٩٢٠-١٩٥٨) بالوقوف من المسألة الكردية موقف التجاهل التام والتزام الحل العسكري في أكثر الأحوال، وكانت السبب في قيام الحركات الكردية المسلحة وما نجم عنها من خسائر بشرية واقتصادية وما تركته من آثار اجتماعية وسياسية سلبية، إذ ظلت أساليب ومواقف الحكومات العراقية ثابتة مع تبدل هذهِ الحكومات بدءاً بالمناورات الدبلوماسية لاحتواء المطالب الكردية، مروراً بالقمع والعنف العسكري عند اندلا ع المعارك، وانتهاءً بالمساومة وطلب التفاوض كسباً للوقت عند عدم الانتصار[٢٩].

وما إن تغيرت الأوضاع مع تولي عبد الكريم قاسم لمقاليد السلطة في العراق، وإتباعه لمجموعة من السياسات ومنها إلغاء النظام الملكي وإعلان الحكم الجمهوري، والعفو عن الكرد المسلحين، وفي مقدمتهم الملا مصطفى البارزاني، واستقباله استقبالاً رسمياً في ٦ تشرين الأول ١٩٥٨، بعد أن كان منفياً إلى الاتحاد السوفيتي بين الأعوام ١٩٤٦-١٩٥٨، وإصدار دستوراً جديداً ينص على أن العرب والكرد شركاء في الوطن العراقي، حتى تحولت مطالب الكرد من إعمار المنطقة إلى مطاليب ثقافية في مناطق الكرد وصولاً إلى تطلعات كردية تهدف إلى تغيير شكل النظام السياسي والحصول على حكم ذاتي، وتخصيص جزء من عائد شركات النفط العاملة في كركوك والموصل لكردستان، مما تسبب ذلك في صراع بين الطرفين الحكومي – الكردي في ١١ أيلول ١٩٦١، وبدعم سوفيتي للكرد[٣٠].

ولم يتوقف الصراع رغم التغيير في السلطة السياسية عام ١٩٦٣، وصعود عبد السلام عارف الذي تعثرت دعواته في إنهاء الصراع أمام مطالب الكرد بالحكم الذاتي، واستمر القتال بين الطرفين حتى عام ١٩٧٠ عندما تم الوصول إلى صيغة بيان ١١ آذار بين النظام العراقي الناشئ في عام

---

(٢٩) عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية – دراسات ووثائق، أربيل: مطبعة وزارة التربية، ٢٠٠٤، ص٣٧٣.

(٣٠)للمزيد من التفصيل ينظر:ويلسون ناثانيل هاول،الكرد والاتحاد السوفيتي،ترجمة:ضياء الدين المرعب،بغداد:مطبعة إيلاف، ٢٠٠٦.

١٩٦٨ والكرد[٣١]، وبموجبه عدل الدستور وحدد الاتفاق مدة (٤) سنوات لإصدار التشريعات الخاصة بذلك، ثم أصدرت الحكومة قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق.

ولكن هذهِ التطورات لم تمنع من تجدد القتال بين الحكومة والكرد بين عامي (١٩٧٤-١٩٧٥) وكان ذلك بدعم أمريكي إيراني مما دفع الحكومة العراقية إلى توقيع اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥ مع إيران وبموجبه سحبت إيران دعمها للكرد مقابل تعديل الحدود[٣٢]، مما تسببت بانهيار الحركة الكردية المسلحة، وفيما بعد بدأت في الأفق مظاهر قوة العراق، لاسيما بعد إخضاع الكرد داخلياً وسقوط حكم الشاه في إيران.

وفي تلك المرحلة تصاعدت دعوات من النظام السياسي الإيراني الجديد إلى تغيير النظام السياسي في العراق والتلويح باحتلاله، وانتهت الأزمة إلى دخول العراق الأراضي الإيرانية في ٢٢ أيلول ١٩٨٠، وقد وجدت القوى الكردية الفرصة المناسبة للانتقام من الحكومة العراقية، فحملوا السلاح وتحالفوا مع إيران، وعلى الرغم من شراسة القمع الذي ارتكبته إيران بحق كردها في عام ١٩٧٩، ولم تدرك تلك القوى طبيعة المخاطر التي قد تواجه الكرد، وتحديد حجم ونوع القمع الذي سيتعرضون له من حكومة داخلة في حرب مع دولة جارة، وفي أواسط ١٩٨٣، فتحت الحكومة العراقية حواراً مع فصيل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني لوقف القتال وتوقيع اتفاق بشأن إدارة مناطق الحكم الذاتي، غير أن التدخل التركي أعاق إتمام المفاوضات، وانتهت هذهِ المفاوضات بالفشل، واندفعت القوى الكردية عام ١٩٨٦ للتحالف مع إيران، مما دفع الحكومة العراقية في التعامل بقسوة عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في ٨ آب ١٩٨٨، وفي ذلك الوقت وجهت الحكومة التركية لوماً إلى كل من العراق وإيران بأنهما أشعلا فتيل الحركة الكردية المسلحة[٣٣].

وجاءت أحداث حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، بالفرصة الذهبية لقوى المعارضة الكردية، لتفرض واقعاً جديداً في كردستان العراق، كان من أبرز مظاهره المتغيرات التي طرأت على الخارطة السياسية، لاسيما بعد الحماية الأمريكية للكرد في أواخر ١٩٩١، إذ فقدت الحكومة العراقية السيطرة على منطقة كردستان فخضعت المنطقة لسيطرة القوى السياسية الكردية، وبحكم الأمر الواقع

---

(٣١) للتفصيل ينظر:ديفيد مكدول،تاريخ الأكراد الحديث،ترجمة: راج آل محمد، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٤، ص٤٩٤-٤٩٥.

(٣٢) محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص١٠٥-١١٠.

(٣٣) حسين مصطفى أحمد، العامل الكردي في العلاقات العراقية الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد (١٨)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١، ص٤٠٣-٤٠٥.

تقدمت الجبهة الكردستانية التي كانت قد تشكلت من أحزاب كردية عدة لإدارة المنطقة ومنحها نوعاً من الشرعية، وتقرر تنظيم انتخابات عامة، خوفاً من انخراط تحالف هذهِ الجبهة لأمرين:

الأول: تشكيل برلمان للمنطقة، الثاني: اختيار قائد الحركة الكردية.

وقد نظمت الانتخابات في ١٩ آيار ١٩٩٢ تحت رعاية دولية، وأسفرت عن تفوق ضئيل للحزب الديمقراطي على الاتحاد الوطني، واتفقا على أقسام المقاعد البرلمانية على أن تخصص مقاعد المسيحيين الكلدان – الأشوريين في المنطقة، ليصبح عدد المقاعد البرلمانية (١٠٥) مقعداً، أما بالنسبة لانتخابات قائد الحركة الكردية فلم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة[٣٤].

وقد عقدت في كردستان العراق أكثر من اجتماع للقوى لما يسمى المعارضة للنظام السياسي آنذاك، وأبرزها اجتماع أربيل ١٩٩٨، واجتماع صلاح الدين ٢٠٠٣، وغيرهما.

وتشير المعلومات أن باندلاع الصراع بين الفصيلين الكرديين (الاتحاد الوطني الكردستاني) بين الأعوام ١٩٩٤ – ١٩٩٨، ولجوء مسعود البارزاني إلى الحكومة العراقية للحصول على دعمها في عام ١٩٩٦، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل (٢٥٠٠) شخصاً من معارضي النظام العراقي عبر الحدود العراقية التركية إلى جزيرة غوام الأمريكية في المحيط الهادي[٣٥]. ونجحت اتفاقية واشنطن في تحقيق الوساطة بين الزعيمين الكرديين في ١٧ أيلول ١٩٩٨، التي كانت مبعث أمل الشعب الكردي[٣٦]، ومن نتائجها عدم الاحتكام للسلاح في أي صراع، وانتهى التراشق الإعلامي بين الطرفين إلى مستوى كبير، وانقسام المنطقة الكردية إلى منطقتين بينهما حدود ومناطق حياد، ولكل منهما زعيم وحكومة وعلم وقوات بيشمركة مستقلة.

وقد كشف عن الكرد توجهاتهم الإستراتيجية عبر الدور الذي قاموا به في الحرب الأمريكية ضد العراق في عام ٢٠٠٣، والواقع أنه منذ تغير الوضع السياسي في العراق بعد الاحتلال، استجدت بعض من الأمور، ويمكن رصد بعضها بالتالي[٣٧]:-

---

(٣٤) ناهض حسن جابر، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، كركوك: جايخانه ى شه هيد نازادهه ورامي، ٢٠٠٦، ص٩٨.

(٣٥) السيد عبد المنعم المراكبي، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٣٦) ناهض حسن جابر، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٣٧) رجائي فايد، كردستان العراق – إشكالية الهوية بين القومي (الكردي) والوطني (العراقي)، دراسة ميدانية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٥، ص٩-١١.

١- تقدم كرد العراق في مقدمة المشهد العراقي، فقد أصبحوا يشاركون بقوة في رسم مستقبل الدولة العراقية ومصيرها في إطار الضوابط التي يفرضها وجود قوات أجنبية، وقد تحققت تلك المكانة، بوصفها نتيجة منطقية لمكانتها المتميزة ضمن فصائل المعارضة العراقية، وذلك من خلال ما يلي:-

أ. كانت كردستان العراق الجزء الوحيد من الدولة العراقية الذي يمكن للمعارضة العراقية أن تتحرك فيها بحرية، لأنها كانت تعيش حالة مستقلة عن الحكومة في بغداد.

ب. امتلاك القيادات الكردية خبرات إدارية واسعة، استطاعت خلالها أن تنهض بمؤسسات الإقليم وتوفير احتياجات المواطنين في ظل ظروف صعبة وبالغة الأهمية.

ج. امتلاك للقيادات الكردية شبكة من العلاقات مع جهات إقليمية ودولية، وهو ما لم يتوافر لمعظم فصائل المعارضة الأخرى.

د. كانت القيادات الكردية الأكثر ديناميكية في المعارضة العراقية وكان من المنطقي أن يتبوأ الكرد مكانة متميزة في المشهد العراقي، وتجسد ذلك في حصولهم على خمسة مقاعد في مجلس الحكم الانتقالي متساويين في ذلك مع العرب السنة، وحصولهم على مقعدين في المجلس الرئاسي الانتقالي، وحصولهم على مناصب سيادية وحقائب وزارية مهمة كان في مقدمتها منصبي نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس البرلمان، ومنصب رئيس أركان الجيش العراقي الجديد، وبعد الانتخابات تولى رئاسة العراق الزعيم الكردي (جلال الطالباني)، وبعده فؤاد معصوم وهي سابقة في تاريخ العراق السياسي، فضلاً عن مناصب أخرى سيادية ووزارية.

٢- ظهور أمران مهمان قصدَ منهما التعبير عن رغبة الشعب الكردي في تقرير مصيره:

الأول: وقع ١.٧ مليون كردي على عرائض قدمت إلى الأمم المتحدة تطالب في تقرير مصيرهم.

الثاني: نظمَ خلال الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٤ استفتاء موازٍ للانتخابات قال فيه الكرد بأغلبية مطلقة نعم لتقرير المصير.

٣- ظهور بعض الأمور على الساحة الكردية التي تنبئ برغبة عارمة في الانفصال، وأمثلتها الانتشار الواسع النطاق للعلم الكردي في المنطقة، وتوارى العلم العراقي، أو اختفاؤه من المنطقة تماماً، كما أن اللغة العربية هي الأخرى انحسرت من المنطقة أمام اللغة الكردية... وما الى ذلك.

٤- نأى الكرد بأنفسهم عن التوترات الطائفية في العراق بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وكان جل عناية ساستهم الدفاع عن المطالب الكردية، كالفيدرالية والاعتراف بقوات البيشمركة كقوات مسلحة لحماية الإقليم، مما جعل الإقليم مركزاً محورياً لمجمل السياسات الكردية، ولكن مع اندلاع الثورة السورية ٢٠١١، والاحتجاجات الشعبية في العراق ضد سياسات المالكي منذ أواخر ٢٠١٢، تنامى الشك بين الطرفين (الحكومي – الكردي) بشأن نوايا كل طرف، وكانت هناك أجنحة هنا وهناك تدفع إلى الصدام، فخرجت التصريحات المتبادلة تلتها الاتهامات، وقامت السلطات العراقية بعدم إدخال موازنة البيشمركة ضمن الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٣، وقطع رواتب موظفي إقليم كردستان لعام ٢٠١٤، وعليه تشهد العلاقة توترات، ولكن سرعان ما يجري حلها الحوار والعلاقات السياسية لما يضمن الحفاظ على الأوضاع القائمة، لأن الكرد أصبحوا عنصراً أساسياً في الحكومات العراقية[٣٨].

وأما ما يصدر اليوم من بعض التصريحات الانفصالية من القيادات والأحزاب الكردية، فأنها لا يمكن أخذها على مجمل الجد لأسباب عدة **أولهما:** استعمال هذهِ التصريحات كجزء من أجزاء اللعبة السياسية العراقية وللضغط على حكومة المركز لغرض الحصول على أكبر تنازلات ممكنة، **وثانيهما:** هو القاعدة الجماهيرية والشعبية الكردية تقف بالضد من هذهِ التصريحات روحاً وقالباً.

رابعاً: سورية والكرد:

يمثل الكرد في سورية جزءاً مهماً من النسيج العام للبلاد، فوجود الكرد سبق اتفاقية سايكس بيكو وترسيم الحدود بين سورية وتركيا بعد انهيار الدولة العثمانية، ومنذ البداية انخرط الكرد في ميادين الفكر والسياسة والاقتصاد، وكان لهم دوراً وطنياً في مرحلة ما قبل الاستقلال، وبدأ نفوذهم يتصاعد منذ الانقلابات العسكرية الأولى فيها، فحسني الزعيم وفوزي سيلو وأديب الشيشكلي كانوا جميعاً من أصول كردية، إلا أن هذا الدور تضاءل بعد سقوط الشيشكلي عام ١٩٥٤، ولم يلق الكرد بعد هذا العام معاملة مسالمة دائماً من السلطات السورية آنذاك، فمنذ تحقيق الوحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨-١٩٦١) وتسلم حزب البعث للسلطة فيها١٩٦٣ تعرضَ الكرد لسياسات تمييزية ضدهم تمثلت في إحصاء الحسكة الاستثنائي الذي جردَ (١٢٠) ألف كردي من جنسيتهم السورية، إلا أن هذهِ المشكلة قد تم تسويتها باندلاع الأحداث السورية في

---

(٣٨) **أحمد عبد الحافظ فوازة، الفائز الأكبر: التحدي الكردي للهياكل الإقليمية بعد الربيع العربي، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٠)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٣، ص٣٢-٣٥.**

عام ٢٠١١*، ومشروع الحزام الأخضر (الحزام العربي) وكان هدف المشروع فصل الكرد في سورية جغرافياً عن الكرد في كل من تركيا والعراق[٣٩].

كما شهدت المناطق الكردية العديد من أحداث العنف، وأهمها أحداث القامشلي في ١٢ آذار ٢٠٠٤، في أعقاب مباراة كرة قدم بين فريقي الجهاد والفتوة، إذ حصلت مواجهة عنيفة بين الكرد وقوات الأمن السورية، وقد حرقَ الكرد العلم السوري، وقاموا بأعمال تخريبية ضد مقرات سورية، وكانت حصيلة المواجهات (٣٢) قتيلاً ومئات الجرحى واعتقال (٢٠٠٠) كردي، وقد استمرت المواجهات (٦) أيام، وقد أمرَ الرئيس بشار الأسد إلى إخلاء سبيل معظم المعتقلين في الأشهر التي تلت الأحداث، والقيام بزيارة إلى منطقة الحسكة الكردية في محاولة لامتصاص نقمة الأهالي هناك[٤٠].

وينقسم الكرد أحزاباً وأفراداً بين داعم للثورة السورية من جهة ومتحفظ من جهة أخرى، ويمتاز حزب العمالي الكردستاني السوري بموقفه الرافض لها، ونتجَ عن هذا التمايز في أنصاره إلى الثورة السورية انقسام سياسي بين الكرد أنفسهم الذين يقفون على ثلاثة محاور سياسية إقليمية تستند إلى تحالفات مع دول مجاورة، فالأحزاب المنضوية ضمن المجلس الوطني الكردي فأنه عوضاً عن الالتحاق بالمعارضة السورية، تداعت شخصيات كردية و (١١) حزباً سياسياً كردياً في أواخر تشرين الأول ٢٠١١، إلى عقد مؤتمر في منطقة القامشلي الكردية نتجَ عنه إنشاء المجلس الوطني الكردي بهدف توحيد القوى الكردية واتخاذ موقف موحد تجاه الأزمة السورية، وقد ترأس زعيم الحزب الديمقراطي الكردي عبد الحكيم بشار الذي عينه مسعود البارزاني أميناً للحزب في العام ٢٠٠٨[٤١]، وهو أكبر الأحزاب الكردية وأكثرها تأثيراً في الشارع الكردي السوري، وقد تحفظت الأحزاب الكردية عن المشاركة في المعارضة السورية ضمن المجلس الوطني السوري وعن المشاركة في التظاهر ضد بشار الأسد رغم معارضتها العلنية له، ويعود امتناعها إلى عاملين أساسيين هما: التخوف من صعود جماعات

---

* مع اندلاع الأحداث السورية في عام ٢٠١١، أصدر الرئيس السوري بشار المرسوم ذا الرقم (٤٩) في ٨ نيسان ٢٠١١، ونص على منح الجنسية السورية للمقيدين في سجلات الأجانب، وحلت بهذا مشكلة إحصاء ١٩٦٣، كما أصدر الأسد القانون المرقم (١١) في ١١ نيسان ٢٠١١، لتسهيل إجراءات التداول والملكية العقارية في المحافظات الحدودية السورية، كما سمح للكرد في سورية لأول مرة الاحتفال بعيد النيروز في ٢١ آذار ٢٠١٢، وقد شارك وفد حكومي في هذه الاحتفالات، للتفصيل ينظر: خالد إسماعيل سرحان، المصدر السابق، ص١٢٣.

(39) Lowe power, the Syrian Kurds: A people discovered, chatham house, January 2006.

(40) Gambill cary, the Kurdish Rea wakening in Syria, middle East intelligence bulletin, April 2004.

(٤١) خالد إسماعيل سرحان، المصدر السابق، ص١٢٧.

إسلامية راديكالية، أو مخاوف الأحزاب الكردية من هيمنة الحركات الإسلامية التي لا تعترف بحقوقهم القومية (ثقافية واجتماعية)، ولا تؤمن لهم الحد الأدنى في إدارة إقليمية لمناطقهم في سورية في مرحلة ما بعد الأسد[٤٢]، أما الأحزاب المنضوية ضمن المجلس الوطني السوري، فأنه مع انسحاب كل من حزبي الليكتي وازادي في كانون الثاني ٢٠١١، فقد بقى حزب المستقبل بزعامة مشعل تمو الذي اغتيلَ في ٧ تشرين الأول ٢٠١١ بمفردهِ مع مجموعة من المستقلين في صفوف المعارضة السورية في تركيا الذي يدعو لإيجاد حل للأزمة السورية معتمداً على الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ودول الخليج التي تدعو إلى تنحي بشار الأسد ومساندة الجيش السوري الحر، ولكنه يختلف مع تركيا، لأن تركيا تتخوف من نشوء كردستان ثانية على حدودها الجنوبية[٤٣].

أما الأحزاب المنضوية ضمن هيئة التنسيق الوطنية فهو حزب الاتحاد الديمقراطي بقيادة صالح مسلم، إذ يعد الحزب الوحيد تحت هيئة التنسيق السورية، ويدعو للقول بأن سورية ليست جزءاً من كردستان، ويؤمن بأن الكرد فيها مهجرين من تركيا، ويرى أن تركيا سبب المشكلات في سورية[٤٤]، وعليه لا ينبغي قتال السلطات السورية، وإنما توجيه السهام نحو تركيا[٤٥]. ولكنه يطالب بالحقوق الدستورية للكرد في سورية، بما في ذلك حق تقرير المصير الذي يرى أنه يجب أن لا يؤثر على الحدود السياسية لسورية[٤٦].

ويتميز الشباب الكردي المستقل عن الأحزاب السياسية بأنه أكثر اندفاعاً وأشد اقتناعاً بدعم الثورة السورية في إسقاط النظام[٤٧]، وقد فجر اغتيال الزعيم مشعل تمو غضباً لدى الشباب الكرد منددين بتخاذل الأحزاب الكردية تجاه الثورة[٤٨]، وقد تداعى مجموعة من الشباب الكردي إلى تشكيل إطاراً تنظيمياً عرف بأسم اتحاد تنسيقات الشباب الكرد، الذي يمكن له أن يكون له دوراً

---

(42) Natali Denise, Syrian Kurdish cards, middle East research and information project, March 2010.

(43) Gagaptay soner, what drives Turkey news Syria stance after of two Kurdistans, CNN May 23, 2012.

(٤٤) ياسر عبد الحسين، المصدر السابق، ص٣٩.

(45) Wiladimir Van wilgenburg, Syrian opposition Grops unclear about Kurdish Rights, Rudaw, May 10, 2011.

(46) Hossino Omar and Tanir lihan, the decisive minority: The role of Syrian Kurds in the anti-Assad revolution, the Henry Jackson society, March, 2012.

(47) McGee Thomas, Syrias Kurds: part of the revolution ? The Guardian, April 26, 2012.

(48) Badran Tony, Kurds and Sway, Now Lebanon, January 26, 2012.

بارزاً على الساحة الكردية في مرحلة ما بعد بشار الأسد[٤٩]، ولكن في العموم لم تطرح أي من الأحزاب أو التجمعات الكردية في سورية خيار الانفصال وتشكيل دولة كردية مستقلة[٥٠]، وإنما طرح حكم ذاتي في إطار الدولة السورية، كما لا يبدو أن الانقسام السياسي بين الأحزاب الكردية والمجلس الوطني السوري ينحصر باختلافها على شكل النظام السياسي والإداري لسورية في مرحلة ما بعد الأسد، ولكنها تكمن على ما يبدو في حجم السلطات التي يمكن للكرد تأمينها في المستقبل.

عموماً، يمكن القول أن السلطات السورية أحجمت عن استخدام العنف عن المتظاهرين الكرد سعياً منها إلى عدم إثارة أغلبية الكرد ودفعها إلى الاصطفاف مع المعارضة السورية وتشكيل جبهة عربية – كردية داخلية يمكن أن تحفز الأقليات الأخرى الانضمام إلى الثورة، وعلى الرغم من انحياز المجلس الوطني الكردي إلى جانب المعارضة ودعمها للتحرك ضد حكومة بشار الأسد، إلا أنه ظلت مناطق الكرد بعيدة إلى حد كبير عن القتال الدائر في سورية، إلا بعد هيمنة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على أجزاء واسعة من العراق، وبعدها السيطرة على مدينة عين العرب (كوباني) الكردية السورية المتأخمة للحدود التركية.

المحور الثاني: النتائج الإقليمية والدولية للمسألة الكردية في الشرق الأوسط والحلول الممكنة لها:

أفرزت المسألة الكردية في الشرق الأوسط الكثير من النتائج السلبية والخطيرة على مستقبل شعوب المنطقة بأكملها، الأمر الذي افقد هذهِ الدول الاستقرار والوحدة الوطنية والتكامل الوطني والقومي، وهو ما يتطلب من وضع الحلول الممكنة لها.

وفيما يلي توضيح ذلك:-

أولاً: نتائج المسألة الكردية في الشرق الأوسط إقليمياً ودولياً:

لقد كانت من نتائج المسألة الكردية في الشرق الأوسط واضحة في العلاقات الإقليمية والدولية، فهي كثيراً ما كانت تتسبب في سقوط الحكومات داخل هذه الدول، وعليه كان ظهور مشروعات جديدة ومراجعة للتحالفات القديمة، كما تسببت في تقارب دول المنطقة وزيادة نقاط الاشتراك فيما بينها ودخولها في اتفاقات وأحلاف ومعاهدات أحياناً، وفي أحيان أخرى كانت تتسبب في اندلاع الأزمات واندلاع الحروب والتوترات والنزاعات الحدودية، ذلك أن الأهمية البالغة للمنطقة والتعقيدات والمصالح الكثيرة الموجودة وإمكانية استخدام

(49) Sinclair Christian and Kailo sirwan, The Evolution of Kurdish politics and Syria, middle East research and information project, August 31, 2011.
(50) Stansfield Gareth Lowe Robert: Ahmed Zaden Hashem, the Kurdish policy imper atives, chatham house, December, 2007.

المسألة الكردية فيها دفع بالكثير من القوى الكبرى إلى الاهتمام بها وتوظيفها لتنفيذ سياساتها الخارجية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوربي، وذلك من خلال مسألة ربط حقوق الإنسان بالوضع الدولي لأي دولة من خلال العزل والمشاركة في النادي الدولي، ولعل الملف الكردي حاضراً في قضايا حقوق الإنسان، ومن هنا نحاول تسليط الضوء على النتائج السلبية للمسألة الكردية في الشرق الأوسط إقليمياً ودولياً، وكالآتي:-

١- التأثير في السياسات الخارجية عبر التأثير في السياسات الداخلية:

تؤثر المسألة الكردية في الشرق الأوسط على الأوضاع الداخلية، مما ترك بطبيعة الحال إلى حدوث تغييرات خارجية ودولية، إذ أسهمت المسألة في الكثير من التغييرات الداخلية لتلك الدول، بل حتى في إسقاطها وهو ما حدث في العراق لحكومة عبد الكريم قاسم وعبد الرحمن عارف وإقالة كثير من الوزارات.

ولم تكن المسألة الكردية ببعيدة عن حدوث تبدلات في السياسة الخارجية للدولة العراقية كالتقارب من بعض الحكومات والتباعد عن البعض الآخر، فالوقائع التاريخية تشير أن الزعيم المرحوم عبد الكريم قاسم قريباً من الروس مثلاً، وكان الرئيس الراحل عبد السلام عارف قريباً من مصر...الخ، وبسبب ذلك قام العراق فيما بعد على تغيير مجمل سياساته وتوجهاته الخارجية، ولاسيما في السبعينيات من القرن الفائت[٥١].

كما أسهمت المسألة الكردية في تركيا في سقوط حكومة أربكان وحزب الرفاه في أواسط التسعينيات لموقفه المعتدل نوعاً ما من حقوق الكرد، الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية التركية في حالة تأهب واستعداد مقرونة بتخوف وقلق ما سموه ((التهديد الإسلامي)) للنظام، لذلك مارست هذهِ المؤسسة شتى الضغوط والوسائل لتغيير قناعة الرأي العام التركي بعدم جدوى دعم الإسلاميين[٥٢]، مما أدى بأربكان تقديم استقالته عام ١٩٩٧ بفعل ضغط المؤسسة العسكرية، ومنعه من ممارسة العمل السياسي منذ عام ١٩٩٨[٥٣].

---

(٥١) حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية – دراسة في أسباب ومداخل التأثير، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٤)، جامعة الانبار: كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص٣١١.

(٥٢) للمزيد من التفصيل حول أربكان والمواجهة مع العسكر ينظر: منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، ١٩٦٩-١٩٩٧، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٢، ص٢٩٩-٣٠٣.

(٥٣) أريك زوركر، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، بيروت: دار المدار الإعلامي، ٢٠١٣، ص٥١٦.

ومن هنا يفهم بأن المسألة الكردية لها القدرة على التأثير في السياسات الداخلية وتغيير الحكومات.

٢- إيجاد علاقات تعاون وتحالف:

يمكن القول أن المسألة الكردية في الشرق الأوسط بحكم قوتها وحجم الكرد وموقعهم الحساس في المنطقة، أدت إلى إيجاد نوع من إقامة علاقات تعاون أمني وتحالفات إقليمية ولو لمراحل متقطعة.

أ- اتفاقيات قديمة:

- معاهدة زهاب ١٦٣٩:

بعد صراع طويل بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، وقعت الدولتان اتفاقية ١٦٣٩، وبموجبها اقتطعت الدولة الفارسية الجزء الكردي الموجود لديها حتى الآن، فيما احتفظت الدولة العثمانية بالجزء الباقي، وقد تجلت أبعاد هذهِ الاتفاقية بتحقيق فوائد سياسية للجانبين الفارسي والعثماني تتسم بالمهادنة وأحياناً بالقلاقل، وتعد المعاهدة أول تقسيم فعلي لكردستان واحتلالها من الجانبين، ولعل التحالف المعادي للكرد بين الدولتين التركية والإيرانية في الوقت الراهن يؤيد صحة هذهِ الحقيقة التاريخية[٥٤].

- اتفاقية تركمان جاي ١٨٢٨:

وهي التقسيم الثاني لكردستان الذي حدث بسبب تقدم الروس في القرن (١٩) باتجاه ما وراء القوقاز وبحر قزوين، الذي أسفر عن توقيع الاتفاقية بين روسيا وبلاد فارس، وبموجبها تنازل الفرس لروسيا عن مقاطعاتها الممتدة إلى الشمال من نهر أراراس، وهذا الترتيب للحدود فصل الكرد القاطنين في مقاطعة (كنجه) عن بقية أجزاء كردستان الشرقية، وبذلك أصبح جزء من كردستان خاضعاً لروسيا، ثم للاتحاد السوفيتي، والآن لأرمينيا وأذربيجان[٥٥].

- اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦:

في النصف الثاني من القرن العشرين، وبموجب اتفاقية سايكس - بيكو الموقعة في ٦ آيار ١٩١٦ بين دول الحلفاء (بريطانيا – فرنسا – روسيا)، تم التقسيم الثالث لكردستان، إذ احتفظت تركيا لنفسها بالقسم الأكبر التابع لها حالياً في حين لحق قسم من كردستان بالاتحاد السوفيتي، وقسم

---

(٥٤) عبد الله أوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية – القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية، ترجمة: زاخوشيار، المجلد الخامس، دهوك: مطبعة أزادي، ٢٠١٣، ص٢٤٦.

(٥٥) فؤاد حمد خورشيد، الجيوبوليتكس المعاصر، تحليل– منهج– سلوك، السليمانية: وزارة الثقافة والشباب، ٢٠١٣، ص١٨٠.

آخر بسوريا وألحق القسم الأخير فيما بعد بالعراق، وكما قال الباحث في الشؤون الكردية رجائي فايد كان الأمر أشبه بالتمثيل بجثة قتيل[٥٦].

– اتفاقية سيفر ١٩٢٠:

وهي الاتفاقية الموقعة بين الحلفاء والأتراك في ١٠ أب ١٩٢٠ والتي نصت في البنود (٦٢-٦٣-٦٤) على حق الكرد الموجودين في تركيا في حكومة ذاتية من الممكن أن تتطور إلى استقلال تام ووحدة مع ولاية الموصل، أي تشكيل دولة من ثلاثة أجزاء من كردستان في حالة ظهور رغبة في ذلك نتيجة استفتاء، وقناعة عصبة الأمم بان الكرد جديرون بهذا الاستقلال، ونصت المادتان (٦٣-٦٤) على ضرورة موافقة الحكومة التركية على نتيجة الاستفتاء، وأن عليها أن تتنازل عن كل حقوقها وامتيازاتها في المنطقة، وان الحلفاء لن يعارضوا بعد ذلك الاتحاد الطوعي بين المناطق الكردية في تركيا والمنطقة المسماة (ولاية الموصل)، ولن نفذت هذه المعاهدة لكان هناك دولة بأسم كردستان في الأراضي الواقعة في تركيا والعراق وسوريا، ووصفت هذه المعاهدة بأنها التقسيم الرابع لكردستان[٥٧].

– اتفاقية لوزان ١٩٢٣:

وهي الاتفاقية الموقعة بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ تموز ١٩٢٣، وبموجب نصوص الاتفاقية أزيحت المسألة الكردية على الصعيد الرسمي، وأعطت لتركيا تجاهل طموحات الشعب الكردي وقمع حركاته المسلحة، وقد أحرز ذلك الوضع الجديد ظهور سياسة التعاون الإقليمي بين الدول التي تقتسم كردستان، بهدف منع أي محاولة لإعادة إحياء فكرة قيام كردستان الكبرى، وكان ذلك التقسيم الخامس لكردستان[٥٨].

ب– معاهدة الصداقة والتعاون بين إيران وتركيا:

وهي المعاهدة الموقعة في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٦، وجاء فيه ضمان هدوء سكان المناطق الحدودية وأمنهم، وسيتخذ الطرفان المتعاقدان جميع الإجراءات لوضع حد نهائي للأعمال الإجرامية التي تمارسها العشائر الكردية في الأراضي المتآخمة للحدود[٥٩].

---

(٥٦) رجائي فايد،أكراد العراق–أحزان الأمس وقلق الغد،مجلة شؤون الأوسط،العدد (٥)،القاهرة:جامعة عين شمس،٢٠٠٣، ص٤٠.

(٥٧) للمزيد من التفصيل ينظر: فؤاد حمد خورشيد، القضية الكردية في المؤتمرات الدولية، أربيل: إقليم كردستان العراق، ٢٠٠١، ص٥٧-٥٨.

(٥٨) بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق – الجاران الحائران، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٨١-٨٣.

(٥٩) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٨٨.

ت– تعاون أمني ثلاثي:

وهو تعاون سياسي– عسكري ظهرت بوادرهِ في سنوات الثلاثينيات بين تركيا – إيران – العراق، وكان الهدف غير المعلن هو السيطرة على مطالب الكرد في البلدان الثلاثة[٦٠]، وكانت مسائل الأمن والحدود وانتقال الأشخاص المسلحين أو غير المسلحين من النقاط الجوهرية في هذا التعاون.

ث– ميثاق سعد أباد:

وهو الميثاق الذي وقعته تركيا – إيران – العراق – أفغانستان، تحت إشراف بريطانيا في ٨ تموز ١٩٣٧، في قصر سعد أباد في طهران[٦١]، وتنص مادته السابعة على كل الأطراف الموقعة، التعهد باتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون قيام أو نشاط جمعيات أو منظمات تهدف إلى الإطاحة بالمؤسسات الحالية، وأن تتحمل مسؤولية المحافظة على الأمن في أي جزء من حدود الأطراف الأخرى[٦٢]، وقد تلاشى الحلف مع الحرب العالمية الثانية، وكان الميثاق موجهاً ضد التحركات الكردية المسلحة، وهو ما أكده أحد الباحثين بقوله: كان الكرد على نحو خاص هم المطمح والمقصد، وأنهم غدو موضوع للسيطرة الدولية[٦٣].

ج– حلف بغداد:

وهو الحلف الذي وقعته تركيا وإيران والعراق وباكستان تحت إشراف بريطانيا في ١٩٥٥/٤/٩، ويبدو هذا اليوم يمثل تعويذة بريطانية غربية فيما يخص الشأن العراقي والدولة العراقية[٦٤].

وتنص مادته الأولى على التعاون في مجال مكافحة القوى السياسية المعارضة بما في ذلك القوى الكردية، لذلك كانت المسألة الكردية ضمن أسباب قيام هذا الحلف الذي أخذ كثيراً من مقدرات الدول التي تقتسم مناطق الكرد[٦٥]، وقد انتهى الحلف في أعقاب سقوط الشاه وانسحاب إيران منه بعد قيام الثورة الإسلامية، وانسحاب تركيا منه في ٦ آذار ١٩٧٩.

---

(٦٠) حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية – دراسة في أسباب ومداخل التأثير، المصدر السابق، ص٣١٢.

(٦١) حامد محمود عيسى، القضية الكردية من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، ١٩١٤–٢٠٠٤، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥، ص٢٥٠.

(٦٢) عزيز حسن البارزاني، المصدر السابق، ص٥٠–٥١.

(٦٣) غانم محمد الحفو وعبد الفتاح البوتاني، المصدر السابق، ص٧٢.

(٦٤) خالد محمد العبيدي، العراق والصراع الحضاري، بغداد: مؤسسة المختار للطباعة والترجمة والنشر، ٢٠٠٨، ص٢٤٠.

(٦٥) رجائي فايد، أكراد العراق – أحزان الأمس وقلق الغد، المصدر السابق، ص٤٣.

ح- التعاون السوري العراقي:

وهو التعاون التي ظهرت مؤشراته في مشاركة قوات اليرموك السورية في الحرب ضد كرد العراق عام ١٩٦٣ في محور العمادية – زاخو، بالقرب من الحدود العراقية – التركية في عملية عرفت بأسم عملية دجلة، ويقدر عددها بـ (٥) آلاف مقاتل[٦٦]، وقد أدان الروس هذهِ العملية، وقدموا مذكرات إلى سفراء العراق وتركيا وإيران وسورية، محذرين حكوماتهم من محاولة التدخل المشترك لقمع الحركة الكردية في كردستان العراق، ونتيجةً لذلك تخلت تركيا وإيران عن مشروعهما المعروف بعملية دجلة، والذي كان يقضي بالانضمام إلى القوات العراقية – السورية لقمع الكرد[٦٧].

خ- اتفاقية الجزائر[٦٨]:

وهي الاتفاقية المعقودة بين العراق وإيران عام ١٩٧٥ على هامش قمة الأوبك في الجزائر، وقد تنازل العراق بموجب الاتفاقية عن شرق شط العرب مقابل تخلي إيران عن دعم كرد العراق، فانهارت الحركة الكردية المسلحة لأنها لم تجد من سند دولي وإقليمي، وألقت السلاح وغادر مصطفى البارزاني شمالي العراق إلى إيران مع أنجاله مسعود وإدريس، ومن ثم الولايات المتحدة ليموت في مستشفى البحرية الأمريكية جورج تاون في ١ آذار ١٩٧٩.

وقد لحقت بالدولة العراقية بين الأعوام ١٩٦١-١٩٧٥، خسائر بشرية نحو (٦١) ألف ضحية، وبالكرد (٣٥) ألف ضحية، وأكثر من (١٠٠) ألف جريح ومعوق، فضلاً عن خسائر مادية قدرت بمليارات الدولارات سنوياً، ومئات الألوف من الأرامل واليتامى والثكالى، ولجأ إلى إيران حوالي (٥٠٠) ألف كردي، وظل بعضهم هناك وقتل من قتل.

وبعدها قامت الحكومة العراقية حزاماً أمنياً على الحدود الإيرانية والتركية بعمق ٢٠ كم داخل الأراضي العراقية، وحظرت فيه أي تواجد أو نشاط إنساني، واستتب الأمن في كردستان العراق حتى عام ١٩٨٠، وتحققت الغاية من اتفاقية الجزائر بوأد الحركة الكردية المسلحة في العراق وإيران، ويطلق الكرد على هذهِ الاتفاقية بالاتفاقية المشؤومة.

د- اتفاقية المطاردة الحثيثة بين العراق وتركيا لعام ١٩٨٤:

---

(٦٦) سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠، لندن: دار اللام، ١٩٩٠، ص٩٩.

(٦٧) عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ٣٥٣.

(٦٨) حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية العراقية في الإستراتيجيتين الأمريكية والروسية – دراسة تحليلية مقارنة، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد (٨)، جامعة بغداد: كلية الآداب، ٢٠٠٨، ص٤٣٣.

وهي الاتفاقية الموقعة بين العراق وتركيا وبموافقة إيرانية ضمنية، وسمحت هذهِ الاتفاقية للقوات العسكرية للبلدين باختراق الحدود إلى عمق (١٠) كيلومترات لمطاردة الكرد المعارضين للحكومتين، وبدأت جولتهما الأولى عام ١٩٨٤، أبان الحرب العراقية الإيرانية، وبموجب الاتفاقية نفذت تركيا ثلاثة عمليات عسكرية واسعة لمطاردة الكرد، وانتهت عام ١٩٨٩، إذ لم يعدَ العراق يحتاج للاستعانة بتركيا في هذا المجال، ومن أسباب عدم تجديد العراق للاتفاقية ظهور خلافات بينهما على مياه الفرات وكيفية توزيعها وحصول العراق وسورية على حصتهما العادلة من المياه[٦٩].

ذ- اجتماعات وزراء الخارجية التركية – السورية – الإيرانية – على أثر تحول كردستان العراق إلى حكومة كردية محلية:

تخوفت كل من إيران وتركيا وسورية من نجاح هذهِ التجربة وتأثيرها على الكرد الموجودين في تلك الدول، والاستفادة من المسألة الكردية للتدخل في شؤونها الداخلية كما حصل في العراق، بعدما أصبح الشمال العراقي خارج سيطرة الحكومة المركزية العراقية، واستجابة لهذهِ المستجدات عقدت خمسة اجتماعات مهمة على مستوى وزراء الخارجية للدول الثلاث بين الأعوام (١٩٩٢-١٩٩٤)، وقد ناقشت الوضع في شمالي العراق وتداعيات المسألة الكردية على المستوى الدولي، وعبر الوزراء الثلاث عن معارضتهم لتقسيم العراق[٧٠]، ورفض أي شكل من أشكال ضم كركوك إلى كردستان العراق حتى في إطار فيدرالي[٧١]، واكتفت بأن تورد صيغاً عامة تؤكد احترام تطلعات الكرد، وكان الهدف هو الحيلولة دون التعاون بين الفئات الكردية الفاعلة سياسياً وعسكرياً عبر الحدود الفاصلة ودون إنشاء دولة كردية مستقلة.

ر- اتفاقية أضنه:

وهي الاتفاقية الموقعة بين سورية وتركيا في مدينة أضنه التركية في ١٩-٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨ بعد توتر العلاقات بينهما، إذ كانت تتهم تركيا الحكومة السورية باحتضان مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وتوفير الدعم له لكي يضغط عليها، لاسيما أن لسورية لديها الكثير من المشكلات، بدأ بلواء الإسكندونة، وانتهاءاً بمشكلة تقسيم مياه الفرات، الأمر الذي أدى لتوتر علاقتهما، وكادت الأمور تصل إلى حد المواجهة

---

(٦٩) للمزيد من التفصيل ينظر: وصال نجيب عارف العزاوي ورواء زكي يونس الطويل، العلاقات الإقليمية لتركيا، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (٣٤)، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٣٨.

(٧١) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص١٥٩.

العسكرية، وتدخلت دول كثيرة مثل مصر وإيران والسعودية لمنع تدهور الأوضاع، ووقفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مؤيدة لتركيا[٧٢].

وفي أجواء الفهم السوري لأبعاد التوترات وأهدافها، عقدت اتفاقية أضنه، وتضمنت ثلاثة بنود أساسية أولهما: يتعلق باعتراف سورية بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وتعهدها بعدم السماح لهذا الحزب بحمل السلاح أو تلقي إمدادات أو مساعدات مالية أو شن حملة دعائية من أراضيها، وثانيهما: هو اتفاق الجانبين على ألا يسمح بينهما بأي نشاط يستهدف أمن الآخر واستقراره، انطلاقاً من أراضيه على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وثالثهما: هو آلية الإشراف على تنفيذ الاتفاقية والمتمثلة في إقامة خط هاتفي مباشر بين سورية وتركيا وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخرى[٧٣]، وفي النهاية نجحت تركيا في القبض على أوجلان في كينيا بمساعدة أمريكية[٧٤].

٣- الحروب والصراعات والأزمات الحدودية:

يعد العامل الكردي من أكثر العوامل تأثيراً على توتر العلاقة بين دول الإقليم، لأنه الوسيلة الجاهزة لتصفية الحسابات وإدارة المنازعات والحروب، ومنها:-

أ- الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)[٧٥]:

وهي الحرب التي دامت ثماني سنوات، وكانت المشاركة الكردية فيها واضحة، وقد تركت مليون ضحية من الطرفين وعشرات الآلاف من الأسرى، ظل بعضهم في الأسر ما يقرب من عشرين عاماً، وقد أدت الحرب إلى تدمير البلدين واستنزافهما دون تحقيق أي نصر لأحد الطرفين (لا غالب ولا مغلوب)، وأوجدت أعمق الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية، وخرج العراق من الديون وصلت (١٠٠) مليار دولار.

لقد توقفت الحرب العراقية الإيرانية في ٨ آب ١٩٨٨، عندما أعلنت إيران قبول وقف إطلاق النار بالشروط الواردة في قرار مجلس الأمن المرقم (٥٩٨)، ولم تتحسن العلاقة بين العراق وإيران بعد الحرب، لأن البلدين لم يوقعا معاهدة السلام تضبط مسار العلاقات وتعيدها إلى حالتها الطبيعية، وقد ساعد على ذلك قرار مجلس الأمن السابق الذكر، والذي كان غامضاً في صياغته، لاسيما المتعلق منه

---

(٧٢) مثنى أمين قادر، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٧٣) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦، ص٣١٣-٣١٤.

(٧٤) أحمد عبد الحافظ فوازة، المصدر السابق، ص٣٣.

(٧٥) حسين مصطفى أحمد، العامل الكردي في العلاقات العراقية الإيرانية – دراسة تحليلية، المصدر السابق، ص٤٠٥.

بالمسؤولية عن الحرب، وظلت الأوضاع على هذا النحو حتى حرب الخليج الثانية التي أحدثت خللاً إستراتيجياً في العلاقات العراقية – الإيرانية، ولصالح إيران في المنطقة.

ب– حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ – ١٩٩١):

وهي الحرب التي بدأت عندما حشد الأمريكان أكثر من ثلاثين دولة في حلف دولي عسكري ضد العراق لإجباره على الخروج من الكويت تحت شعار العدالة والشرعية الدولية، وكانت الولايات المتحدة قد دعت الكرد إلى الوقوف ضد حكومة العراق لإنهاك العراق سياسياً وعسكرياً وإيجاد حجة لحليفتها تركيا لاستخدام الورقة الكردية ضد العراق، وكان من تداعيات الحرب قيام كيان كردي في شمالي العراق يتمتع بحكم ذاتي وحماية دولية وغير خاضع للسلطة المركزية في العراق[٧٦].

ت– التدخلات التركية الإيرانية في شمالي العراق:

ويتمثل بالحراك المستمر للتنظيمات الكردية المسلحة في كردستان العراق، وتحديداً حراك حزب العمال الكردستاني التركي، وحزب الحياة الحرة (بيجاك) الإيراني، فمن المعروف أن تركيا وإيران تواجه تحركات عسكرية مستمرة من هذه الأحزاب تستهدف قواتها وأمنها على الحدود، مما يؤدي إلى قيام القوات التركية والإيرانية بقصف مناطق كردستان العراق، وكذلك التوغل داخل تلك المناطق[٧٧]، مما يجعل العلاقات بين البلدان الثلاث (تركيا – إيران – العراق) تشهد توترات، ولكن سرعان ما يجري حلها عن طريق الحوار والعلاقات السياسية والدبلوماسية بما يضمن أمن تركيا وإيران من جهة، وسيادة الأراضي العراقية من جهة أخرى.

ولهذا فكرت القيادات الكردية بأن الوقت ملائم بالتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وفعلوا ذلك، فقد تحولت كردستان العراق إلى قاعدة للقوات الأمريكية، وتمكن الكرد من فتح قنوات غربية عديدة للتعامل معها والحصول على مساعدات من أجل تقوية نفوذها، وهذا الموقف أضعف النظام العراقي من النواحي العسكرية والاقتصادية والنفسية.

ث– حرب الخليج الثالثة:

وهي الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، ومن ثم احتلاله على مرأى ومسمع العالم كله في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وكانت المشاركة

---

(٧٦) **حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية – دراسة في أسباب ومداخل التأثير، المصدر السابق، ص٣١٥.**

(٧٧) **عبد الرحمن الوجي، القادة الترك والإيرانيون بين السياستين الداخلية والخارجية، مجلة الصوت الآخر، العدد (٢٩٥)، أربيل: إقليم كردستان العراق، ٢٠١٠، ص١٦.**

الكردية واضحة، إذ فتحت قوات البيشمركة الكردية مع استمرار أيام الحرب عدة جبهات من الشمال العراقي وعلى النحو الآتي[٧٨]:-

١- الحزب الديمقراطي الكردستاني:

أ. فتح جبهة على مدينة كركوك من أربيل – توشانبة –كركوك.

ب. فتح جبهتين على مدينة الموصل:

الأولى: أربيل – اسكي كلك – الموصل.

الثانية: دهوك – فايدة – الموصل.

٢- الاتحاد الوطني الكردستاني:

أ. فتح جبهة على كركوك من السليمانية – جمجمال –كركوك.

ب. فتح جبهة في اتجاه بغداد عبر خانقين.

وقد أسهمت هذهِ الجبهات إسهاماً واضحاً في شغل الجيش العراقي عن معركته الرئيسة في الجنوب، إلى أن تم سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣.

ج- التوترات التركية العراقية لعام ٢٠٠٧:

وهي التوترات التي أطلق عليها في وسائل الإعلام بالأزمة التركية العراقية، بعدما حشدت تركيا نحو (١٠٠) ألف عسكري على طول الحدود التركية العراقية، وهو ما كان سيؤدي إلى مواجهات مفتوحة مع عناصر حزب العمال الكردستاني التركي ومع الكرد العراقيين، لاسيما في ظل الاتهامات التركية لهم بأنهم يوفرون بيئة أمنة لعمل عناصر الحزب، فضلاً عن الشروع بحملة تعبئة سياسية وإعلامية ضد الحزب وسلطات إقليم كردستان العراق، ومطالبة الحكومة العراقية بإغلاق معسكراته في شمالي العراق وتسليم زعمائهم.

وقد سعى العراق طوال الأزمة إلى تفاديها بشكل سريع، بعد إدراكه حجم خطورة التهديدات التركية، إذ تعهد رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي باتخاذ إجراءات لمنع حزب العمال الكردستاني في اتخاذ الشمال العراقي قاعدة له، مشدداً على ضرورة إلقاء القبض على كوادر الحزب وتقديمهم للمحاكمة بتهمة الإرهاب، مؤكداً أنه سيتم إغلاق جميع الشركات التي يعتقد أنها تؤلف

(٧٨) رجائي فايد، كردستان العراق – إشكالية الهوية بين القومي (الكردي) والوطني (العراقي)، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.

واجهة أو مصدراً لتمويل الحزب، كما سيتم العمل على تضييق أنشطة الحزب في المناطق الحدودية من شمالي العراق[٧٩].

وبالفعل تم توقيع اتفاقية أمنية بين وزير الداخلية العراقية جواد البولاني، ونظيره التركي بشير أطلاي في ٢٧ أيلول ٢٠٠٧، تنص على تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية بشأن المطلوبين، ولم يشمل الاتفاق أي إشارة إلى عناصر الحزب، وهو طلب أصرت عليه تركيا بوصفها لعناصر الحزب مواطنين أتراك متهمون بالإرهاب[٨٠].

ومما تقدم يبدو أن الموقف العراقي من الأزمة تطابق مع المواقف الدولية والإقليمية الداعية إلى ضرورة حل الأزمة بالطرق المناسبة دون الأضرار بمصالح العراق وشعبه، وعلى ضرورة مواجهة حزب العمال الكردستاني بوصفه منظمة إرهابية بغية إخراجه من العراق.

٤- المسألة الكردية كقضية من قضايا حقوق الإنسان وتأثيرها في عزل الدول والضغط عليها:

يمكن القول أن ما جرى للشعب الكردي من معاناة وتهجير على مر تاريخه الطويل، أدى هذا أن يكون البعد الإنساني للمسألة عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية، إذ انقسمت الدول بين مؤيد للحكومات ومؤيدة للشعب الكردي رافضةً ما يجري له من انتهاك للحقوق وتقييد الحريات، وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى:-

أ- العلاقات العراقية الروسية:

اتسمت العلاقات العراقية الروسية في شأن الكرد بالتعاون تارةً وبالاختلاف تارةً أخرى، فالروس كانوا على الدوام يبحثون عن مصالحهم دون الاهتمام لأي قيمة أخلاقية وإنسانية، إذ نلاحظ الآتي[٨١]:-

١- دافع الروس عن الكرد ضد حلف بغداد في زمن الملكية الموالية للغرب في العراق.

٢- تعاون الروس مع حكومة عبد الكريم قاسم والشيوعيين لقمع الكرد، وقام الروس بدعم الحكومة العراقية لها ضد الكرد حول مسألة الحكم الذاتي، ومن هذا المنطلق كان موقف الروس انتهازياً وغامضاً.

عموماً، كانت روسيا تحرص على هدفين رئيسين في هذهِ العلاقات، وهما[٨٢]:-

---

(٧٩) حسين مصطفى احمد، الأزمة التركية العراقية وعلاقتها بالكرد ٢٠٠٧، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(٨٠) خالد عمر عبد الحليم، المصدر السابق، ص١١٢.

(٨١) حسين مصطفى احمد، المسألة الكردية في الإستراتيجيتين الأمريكية والروسية، دراسة تحليلية مقارنة، المصدر السابق، ص٥٤٢.

١- فك الحصار الغربي عليها، وعدم حرمانها من التواجد الفعّال في المنطقة.
٢- السيطرة على نفط العراق، لأن الروس لو أتيح لهم أن يتحكموا في هذه السلعة الإستراتيجية فأنهم قد حصلوا على ورقة مهمة في صراعهم مع الغرب.

عموماً يمكن القول أن الروس لم يؤيدوا رسمياً قيام دولة كردية على مر تاريخهم ولحد اليوم، إلا أنه يأملون في أن تحترم الحقوق الثقافية للكرد، ومن هذا المنطق كان للروس علاقات سرية مع الكرد كلما سنحت الفرصة أو اقتضت الحاجة، وفي الوقت نفسه كان لهم علاقات مع الحكومات العراقية المتعاقبة التي تحكم الكرد.

ب- العلاقات العراقية الأمريكية:

ومن نافلة القول أن حرب الخليج الثانية كانت حدثاً كبيراً ومنعطفاً تاريخياً في علاقات البلدين، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية دوماً كانت ساكتة عن كل ما يتعلق بإدانة العراق، لأن مصالحها كانت تقتضي ذلك، ولكن الأمر اختلف تماماً بعد هذهِ الحرب وحدوث المواجهة بين البلدين، ذلك أن الولايات المتحدة الآن هم يبادرون ويقودون لإدانة تصرفات وسياسات الحكومة العراقية تجاه الكرد، ولكن منذ احتلال العراق ٢٠٠٣، كما يقول مسعود البارزاني وجلال الطالباني بانحياز الولايات المتحدة الأمريكية ضد كردستان العراق أحياناً لأسباب لا نفهمها[٨٣].

وفي التحليل الأخير يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها سياسة واضحة هي إضعاف العراق ومنع الكرد من الالتجاء إلى النسيج الوطني وجعل المنطقة الكردية ملتهبة لاستنزاف الدول المجاورة وشغلها بها.

ت- العلاقات العراقية العربية:

يمكن القول أن العلاقات العربية مع العراق كانت بمثابة العامل الداعم والمؤيد له، لما يطرحه من حلول للمسألة الكردية، توافقاً مع ما التزمت به جامعة الدول العربية دوماً، لأن تجاوز العراق يعقد من وضع الحلول الممكنة للمسألة الكردية أكثر عما عليه، وعليه يجب عدم استغلال هذهِ المسألة للأضرار بالعراق أو لتصفية حسابات تتعلق بحرب الخليج الثانية، لأنه يعد أضراراً بالتكامل الوطني والإقليمي للعراق، ومن ثم أضراراً بالتكامل القومي العربي، ولأنه ليس هناك أقدر على الفهم والتعامل

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص٥٤٣.
(٨٣) موسى مخول، المصدر السابق، ص٢٧٠.

مع المسألة الكردية أكثر من العراقيين أنفسهم[٨٤]، فالدول العربية تدعم وتؤيد باستمرار أن يكون العراق دولة موحدة وقوية ومركزية ومؤثرة على الصعيد الإقليمي، وهذا يشكل قلقاً للكرد، لأنه ترى فيه إضعافاً لإرادتها وتهديداً لحقوقها ومطاليبها.

ث- العلاقات العراقية مع المؤسسات الدولية والأمم المتحدة:

لاشك أن تطور القانون الدولي الإنساني ومفاهيم حقوق الإنسان وتدخلات الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول ينبئ عن مزيد من الدعم للمسألة الكردية دولياً، ويمكن القول أن صدور القرار (٦٨٨)، في ٥ نيسان ١٩٩١ من مجلس الأمن وإدانته لما ارتكبته الحكومة العراقية بالكرد أمراً في غاية الأهمية في الأقل عن طريق اعتراف المجتمع الدولي جراء ما تعرض الكرد له، وكان آنذاك بداية ظهور سياسة دولية جديدة هي التدخل الإنساني في الشؤون الداخلية للدول بأسم إيقاف أعمال الإبادة الجماعية وإعادة الاستقرار، وفي هذا الوقت بدأ إقليم كردستان بالمشاركة العامة في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد صرح دينار زيباري ممثل الإقليم بأن المشاركة كانت ضمن الوفد العراقي، وأن هذا الأمر سينعكس إيجاباً على التطلعات السياسية للكرد، بوصفهم شركاء في العملية السياسية في العراق[٨٥].

ج- العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي:

أن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ما زالت تحتل أولوية في علاقات الاتحاد الأوربي بتركيا، وهو ما يرتبط بالمسألة الكردية، وقد تكرر هذا في أكثر من تصريح لقادة الاتحاد الأوربي، لأن المسألة الكردية تخلق مشكلات لدول الاتحاد الأوربي منها الهجرة غير المشروعة والمتزايدة، وعليه فأن الدول الأوربية في حرج واضح من قبول دولة تنتهك حقوق الإنسان في الاتحاد الأوربي، لأن المسألة الكردية في تركيا لم تحل بعد، وأن النظام التركي يرفض الاستجابة للمطالب الكردية، كالاعتراف بالهوية الكردية كأحد مكونات الجمهورية التركية، ومنح حق التعليم باللغة الكردية، وإطلاق سراح المعتقلين المؤيدين لحزب العمال الكردستاني التركي بنحو (١٠) الآلاف شخص[٨٦]، ومنح الكرد حكماً ذاتياً

---

(٨٤) حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في العراق – قراءة في المواقف الدولية والإقليمية والعربية، مجلة قضايا سياسية، العددان (٢٢/٢١)، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص١٠٨.

(٨٥) موسى مخول، المصدر السابق، ص٢٥٨-٢٧٥.

(٨٦) حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية – دراسة في أسباب ومداخل التأثير، المصدر السابق، ص٣١٩، وقارن: وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، المصدر السابق، ص٤٠٩.

أو في الأقل توسيع صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة من مجالس ومحافظات وبلديات ليشعر الكرد أنه يديرون أنفسهم بأنفسهم، وإطلاق سراح الزعيم الكردي عبد الله أوجلان...الخ.

وفي كل الأحوال يبقى الإجماع قائماً على أن المسألة الكردية في تركيا باتت تعد التحدي الكبير في مقدمة التحديات التي تواجهها الحكومة التركية، واعتقال أوجلان لا يعني غلق ملف هذه المسألة، بل على العكس المتوقع لها أن تستمر لوقت طويل في المستقبل، وعليه فأن اعتقال أوجلان قد يتحول في تركيا من نصر إلى هزيمة، إذا لم تبادر تركيا إلى السعي لحل سياسي للمسألة الكردية بداخلها.

ثانياً: الحلول الممكنة للمسألة الكردية في الشرق الأوسط:

تعد المسألة الكردية في الشرق الأوسط من المسائل التي استعصت على أنظمة الحكم التي تحكم الكرد في إيجاد حل لها، ويبدو أن العمق التاريخي لها قد أفضى إلى تعقيدها وانتفاء إمكانية بلورة وحدة وطنية في البلدان التي ينتمي إليها الكرد[٨٧]، فضلاً عن التضارب الكبير في أيديولوجيات وانتماءات الدول المحيطة بالكرد التي أوجدت تضارباً في المصالح والعلاقات والتحالفات والمنافسة الحادة من أجل مزيد من الهيمنة والسيطرة في المنطقة[٨٨].

وعلى الرغم من وجود نقاط مشتركة بين هذهِ الدول حول المسألة الكردية، إلا أن هناك الكثير من قضايا الاختلاف، الأمر الذي أتاح فرصاً واسعة لكل من يريد التدخل والتأثير فيها، وهو ما أوجد صعوبة في اتفاق هذهِ الدول على إيجاد حل مقبول للمسألة الكردية حتى على طريقة التعامل معها وتوظيفها كل لصالحه ضد الآخر.

وإزاء كل هذا التداخل فأن المسألة الكردية فعلاً مسألة تأثير مترابطة ومعقدة على مستوى الدول التي تقتسم كردستان، وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي.

وعليهِ فأن هناك ثلاثة اتجاهات من الحلول للمسألة الكردية في الشرق الأوسط هما:-

الاتجاه الأول: على صعيد الدول المعنية بالمسألة الكردية:

١- بالنسبة للعراق، فقد شرع في حل المسألة الكردية منذ عام ١٩٦٨، إذ جرى الاعتراف بالقومية الكردية دستورياً، وإعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠، ومن ثم اتفاق ١١ آذار ١٩٧٤ وتطبيق

---

(٨٧) وصال نجيب عارف العزاوي ورواء زكي يونس الطويل، المصدر السابق، ص٣١.

(٨٨) مثنى أمين قادر، المصدر السابق، ص١٢٥.

الحكم الذاتي، وصولاً إلى الفيدرالية وهو ما تم تضمينها في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

ولكن يقتضي الواجب العلمي القول أن المسألة الكردية في العراق على الرغم من عدالتها ومشروعيتها، إلا أنها خضعت للابتزاز الأجنبي، واستخدمت كورقة للضغط السياسي على الحكومة العراقية لتحقيق مصالح وأهداف أجنبية[٨٩].

٢- لابد لتركيا من إعادة النظر في مسألتين مهمتين، المسألة الأولى: الدخول في حوار مع ممثلي الكرد في تركيا وحل المشكلة بوسائل سياسية تضمن للكرد حقوقهم في إطار الدولة التركية، والمسألة الثانية: هو إدراك الحكومة التركية أن الحل العسكري المحدد للمسألة الكردية مصيره الفشل، والمحصلة النهائية المزيد من المآسي والدماء التركية والكردية على السواء، لأن قدرة تركيا على كبح الهوية الكردية باتت شبه عديمة.

٣- لابد لإيران أن تشعر الكرد بأنهم مقبولون في تركيبة المجتمع كمسلمون، وهذا يمكن أن يكون حلاً مقبولاً دون شك، لكن المفهوم الإسلامي الواسع والمرن الذي طبقته إيران كان فعلاً عكس ذلك، فقد ضيقَ المفهوم الإسلامي الواسع وحول إلى مفهوم طائفي، وهذا المفهوم يعد الكرد في إيران بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية حسب المادة (١٢) من الدستور التي نصت على أن الدين الرسمي في إيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الأثني عشر مذهب الدولة[٩٠]، وفيما عدا هذا الحل لم يطرح أي مشروع يلبي الطموحات الكردية، إذ كانت تقول سابقاً كلنا إيرانيون، وتقول الآن كلنا مسلمون[٩١]. وعليه ظلت مسألة الكرد مثار قلق دائم للحكم في إيران.

٤- لابد لسورية الحوار مع ممثلي القيادات الكردية بما يضمن للكرد حقوقهم في إطار الدولة السورية بما يجنبها المزيد من المشكلات التي تعاني منها دول الجوار في العراق وتركيا وإيران،

---

(٨٩) حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في الإستراتيجيتين الأمريكية والروسية – دراسة تحليلية مقارنة، المصدر السابق، ص٥٢٨.

(٩٠) للمزيد من التفصيل ينظر: سعد ناجي جواد، دراسات في الحركة القومية الكردية، المصدر السابق، ص٨٣، وقارن: محمد السعيد إدريس – الشرق الأوسط – ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإسلامية في إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٩، ص١٨٣.

(٩١) صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦، ص١١٨.

لاسيما إذ أدركنا واقع الأقليات الذي تعيشه الدولة السورية عبر تحسين أوضاعهم ومنحهم الجنسية والتمتع بحقوق المواطنة[٩٢].

الاتجاه الثاني: على الصعيد الإقليمي:

١- نقول في هذا المجال إذ كان الكرد يتوزعون على عدة دول متجاورة يتفاوت وضعهم من إنكار تام لحقوقهم في تركيا وإيران إلى تمتعهم بنوع من الحكم الفيدرالي في العراق، فأنه يصعب إبقاء هذا التفاوت ومنعه من أن يشكل مصدر توتر، لاسيما أن الحدود هنا شبه مفتوحة، ومن ثم فأنه من الطبيعي أن يتحول وضع الكرد في العراق إلى قوة جذب، وأن يقود إلى التأثير على مطالب الكرد في تركيا وإيران وسورية، لأنهم سيصبحون في الأقل أسياداً في مناطقهم[٩٣].

٢- لابد لتركيا وإيران وسورية أن تبلور سياسات جديدة تصب في إجراء حوار مباشر مع العراق وإقليم كردستان العراق بهدف بحث القضايا التي تهم الجانبين مثل مسألة وجود مقرات ومقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي وحزب الحياة الحرة الإيراني (بيجاك)، وتقديم عدد من المقترحات منها دعوة الأحزاب الكردية التركية والإيرانية مغادرة الشمال العراقي، وشن عمليات مشتركة بين الدول الثلاث (العراق – تركيا – إيران)[٩٤]، وعدم استغلال الكرد لمصالحها ضد الطرف الآخر، فضلاً عن دعوة سورية في عدم إيواء مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي وقيادات المعارضة الكردية.

٣- أن الدور المطلوب من القيادات الكردية هو أن يظل على الكرد أعباء كثيرة وكبيرة أثقلها وقف التناحر الداخلي فيما بينهم، وعدم الاستجابة لعمليات الاستغلال من الأطراف الخارجية، وفي مقدمتها إسرائيل[٩٥]، والوقوف بالمسألة الكردية عند حدود مقبولة في إطار الدول التي تنتمي إليها، وبذلك فأن الكرد عليهم أن يتغاضوا الماضي ويوجهوا سعيهم إلى وحدة أهدافهم

---

(٩٢) أحمد عبد الحافظ فوازة، المصدر السابق، ص٣٤.

(٩٣) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٩٤) للمزيد من التفصيل ينظر: منذر الفضل، الحل السلمي والعادل للقضية الكردية في تركيا، مجلة الصوت الآخر، العدد (٢٩٧)، أربيل: إقليم كردستان العراق، ٢٠١٠، ص٦، وقارن: محمد زنكنه، إقليم كردستان يتطلع نحو بناء جسر متين من العلاقات مع دول العالم، مجلة الصوت الآخر، العدد (٣١١)، أربيل: إقليم كردستان العراق، ٢٠١٠، ص١٢-١٥.

(٩٥) للمزيد من التفصيل عن العلاقة بين الكرد وإسرائيل ينظر: حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية في العراق – قراءة في المواقف الدولية والإقليمية والعربية، المصدر السابق، ص١٠٢-١٠٤.

على مستوى الدول التي تقتسم كردستان، ولا يعلقوا طموحاتهم وأهدافهم على وعود القوى الأجنبية.

الاتجاه الثالث: على الصعيد الدولي:

من الأمور التي ينبغي معالجتها على الصعيد الدولي[٩٦]:

١- ضرورة القيام بدراسة جدية وأكثر عمقاً وتفصيلاً لمسألة العلاقة بين القوميات والاستقرار السياسي والتكامل الإقليمي والدولي.

٢- ضرورة دراسة المسألة الكردية دراسة مستفيضة وذلك لخطورة المنطقة تركها من دون حل سياسي عادل على الأمن والاستقرار في هذهِ المنطقة الحساسة من العالم، لأنها ترتبط بالأمن القومي لشعوب المنطقة برمتها، ولأنها كانت مثلها مثل أي قضية مدخلاً للتدخلات الخارجية.

٣- لابد من الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي كسبيل وحيد لإعادة الاستقرار والأمن والسلاح والتنمية والتكامل الإقليمي للمنطقة، وكل الحلول الأخرى ليست إلا حلول جزئية وقتية، إذ تؤدي إلى مزيد من الدماء والضحايا وتكرار التجارب التي أثبت فشلها.

٤- تقوية دور الإعلام المرئي والمسموع والمقروء في إبراز العلاقات التاريخية القائمة على الأخوة الكردية مع شعوب دولهم، ونبذ الخلافات السابقة عبر توجه إعلامي وصادق وبنّاء وشفاف.

وفي ضوء ذلك فأن المطلوب إدراك الدول التي تقتسم كردستان لتلك الحقيقة وضرورة إيجاد توافق إقليمي للتنسيق فيما بينها بحفظ حقوق قومياتها، ذلك أن رد الفعل السلبي للأنظمة والحكومات التي تحكم الكرد، وعدم قدرتها على توسيع أفقها السياسي والقانوني والإنساني لكي تطرح حلاً مقبولاً للمسألة الكردية، أدى بها أن تأخذ أبعاداً دولية، وتدخل في معترك السياسة الخارجية للعديد من القوى الإقليمية والدولية، حتى أصبحت اليوم قنبلة جاهزة للانفجار في أي لحظة، لتتحول إلى واحد مما يمكن وصفها بحروب المستقبل، كما يرى مستشار الأمن القومي الأمريكي (زبيغيو بريجنسكي) في عهد الرئيس جيمي كارتر.

الخاتمة:

---

(٩٦) مثنى أمين قادر، المصدر السابق، ص١٨٨.

أن الأهمية البالغة للمنطقة والتعقيدات والمصالح الموجودة فيها، وإمكانية استخدام العامل الكردي مدخلاً للتأثير فيها، دفع بعض القوى الكبرى إلى الاهتمام بالمسألة الكردية وتوظيفها، علاوة على دول الإقليم، وعليهِ فأنه لا استقرار للمنطقة دون إيجاد حل شامل للمسألة الكردية التي تهدد دول الإقليم برمته.

ختاماً أن الوجود الكردي في دول المنطقة يثير أزمة تكامل حقيقية لدى هذه الدول، إذ تحولت إلى مشكلة شبه مزمنة نتيجة الإخفاقات المتتالية من جانب هذه الدول مع حاجات ومتطلبات الحركة الكردية حضارياً وسياسياً، الأمر الذي جعل من هذا الوجود مثار قلق بدرجة متفاوتة ومحوراً للتوجه السياسي السلبي في إطار العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة ومدى تأثرها بالتدخلات الدولية، ويكشف عن أن الكرد بوجه عام كانوا وما يزالون هم لعبة السلم والحرب في منطقة الشرق الأوسط، فإذا اتفق الجيران أو تحاربوا كانوا الكرد هم الخاسرين.

الملخص :

تعد المسألة الكردية في الشرق الأوسط من المشكلات التي استعصت على أنظمة الحكم في إيجاد حل لها، فضلاً عن التضارب الكبير في أيديولوجيات وانتماءات الدولة المحيطة بالكرد التي أوجدت تضارباً في المصالح والعلاقات والتحالفات والمنافسة الحادة من أجل المزيد من الهيمنة والسيطرة في المنطقة، حتى بقيت تؤثر على ملامح العلاقات السياسية والدولية، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق دعم هذه الدول للكرد والاعتراف بهم، الأمر الذي أفقد هذه الدول الاستقرار والوحدة الوطنية والتكامل الوطني والإقليمي.

ولابد من الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي كسبيل وحيد لإعادة الاستقرار والأمن في هذه المنطقة الحساسة في العالم كونها ترتبط بالأمن القومي لشعوب المنطقة بأكملها، لأنها كانت مثلها مثل أي قضية مدخلاً للتدخلات الخارجية.

The Kurdish Issue in Middle East (Problem – Outcomes – Solution)

Submitted by
Assist. Prof.
Hussain Mustafa Ahmed
Political Science College – Al-Nahrain University

Abstract:

The Kurdish Issue in Middle East Concerned as a one of the problems that Facing the regimes to finding solutions to it, as well as the main clashes within Ideologies, Relations, Alliance and tuff Competition

form more domination and Control in Area, which were continuing Influence on the Political, International Relations Features, and we can observe that through the states support & Recognitions to Kurds, the matter that makes these states loess their stability, national unity as well as national and regional Integrity.

Its Necessary to recognize the national rights for Kurdish people as the only way to re-obtain the stability and security in this sensitive area in world because its related to the national security for all area peoples, as one of the cases that considered as an access to Foreign Intervention.